

تكون في الأشق الذي شرعه الحكيم العليم والثواب على قدر المشقة كما يقولون، وإذا كان الأمر كذلك كان تشريع الأثقل خيرا، وكان تيسيرا من الله فيكون هذا النسخ جائزا .

ومعرفة الناسخ والمنسوخ مما يظهر لنا حكمة الباري سبحانه وتربيته للخلق، وسياسته للبشر، كما يدل دلالة واضحة على أن النبي صلى الله عليه وسلم نفسه لا يكون مصدرا لمثل هذا القرآن بما منحه الله من الأمانة المعجزة كما أنه لا يمكن أن يكون منبعا للتشريع، وإنما هذا الكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد .

كما أن النسخ يدل على التدرج في التشريع كمبدأ من المبادئ التي ساس الله بها الأمة الإسلامية، وأصلح بها نظام الخلق . وفي التدرج في تحريم الخمر أكبر مثل على ذلك .

ففي المرحلة الأولى يقول الحق سبحانه : ﴿ يسألونك عن الخمر والميسر قل فيها إثم كبير ومنافع للناس وإثمها أكبر من نفعها ﴾ (١) .

وفي المرحلة الثانية إشارة بقوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ﴾ (٢) .

أما في المرحلة الثالثة والأخيرة حرمها صراحة ودعا إلى اجتنابها في قوله جل وعلا : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون ﴾ (٣) .

(١) الآية ٢١٩ من سورة البقرة .

(٢) الآية ٤٣ من سورة النساء .

(٣) الآية ٩٠ من سورة المائدة .